دعـــوة لحضـور اجتمـاع الهيئـة العـامـــة العادية لبنك قطر الوطنـي - سورية ش.م.س.ع

يسر مجلس إدارة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق لـ ٢٥ نيسان ٢٠١٧ في قاعة ليفانت في فندق الفورسيزنز بدمشق، وذلك للبحث في جدول أعمال الهيئة الذي يتضمن البنود التالية:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٦ وخطة العمل للسنة المالية ٢٠١٧.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام ٢٠١٦.
٣. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية ٢٠١٦ والمصادقة عليها.
٤. المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٦.
٥. تكوين الاحتياطيات.
٦. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
٧. عرض تعيين عضو مجلس إدارة جديد ممثل لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.
٨. انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.
٩. المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

يكون اجتماع الهيئة العامة قانونياً في حال حضور حملة أسهم يمثلون اكثر من نصف أسهم البنك على الأقل وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تعقد جلسة ثانية في الساعة الحادية عشرة من نفس يوم الثلاثاء الموافق لـ ٢٥ نيسان ٢٠١٧، وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة.

التسجيل لحضور الاجتماع:

على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع الكائن في دمشق – ساحة العباسيين مبنى الإدارة العامة اعتباراً من صباح يوم الإثنين الموافق ١٠ نيسان ٢٠١٧ ولغاية يوم الإثنين الموافق لـ ٢٤ نيسان ٢٠١٧ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً.

أو في المكان المخصص للتسجيل على مدخل القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع من الساعة التاسعة حتى العاشرة صباحاً وذلك لتسجيل أسماؤهم والأسهم التي يملكونها أو يمثلونها، وعلى كل مساهم أن يحضرمعه بطاقته الشخصية أو ما يثبت صفته للحضور.

و يجوز التوكيل لحضور اجتماع الهيئة العامة وفق الشروط التالية:

١. لكل مساهم حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه وللمساهم أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة.
٢. لا يحق للمساهم بصفته وكيلاً أن يحمل عدداً من الأسهم يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الشركة.
٣. يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينتدبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر يمثله نائبه القانوني.

وستكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز التسجيل اعتباراً من يوم الإثنين الموافق ١٠ نيسان ٢٠١٧ مع العلم أنه يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية لبنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق و الأسواق المالية www.scfms.sy

لمزيد من الاستفسارات يرجى الاتصال بمكتب مجلس الإدارة:

السيد محمد نور غالب: ٠١١ ٢٢٩٠ ١٢٨٠ | المحامي ماهر شعبو: ٠٩٣٣٧٠١٣٩٣ | المحامية رشا العشي: ٠١١٢٢٩٠ ١٦٦٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، تم تقديم وصف للكيفية التي عالج بها تدقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا المذكورة في فقرة مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناءً على ذلك، تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات مصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لرأينا حول البيانات المالية المرفقة.

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصصات متنوعة	نظراً لطبيعة الأعمال يعتبر التقاضي شائع ويمكن أن يحدث في حال كان البنك مدعي أو مدعى عليه وذلك خلال الأنشطة الاعتيادية للبنك. لدى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع مثل هذه الدعاوي القضائية. إن تحديد النتائج المتوقعة وعدم التيقن حول الأحكام النهائية للقضايا المختلفة، وتحديد المبالغ، إن وجدت، ليتم الاعتراف بها في البيانات المالية كمخصصات، يخضع للحكم الشخصي ويتطلب قدراً كبيراً من الاجتهاد، ولذلك يعتبر أمراً مهماً في التدقيق (يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١٦). قامت إدارة البنك بتقدير مدى تأثير الأخطار المحتملة والطارئة التي من الممكن أن تواجه البنك على الأرصدة المتنازع عليها بسبب الظروف الحالية. إن الاعتراف والقياس للمخصصات المذكورة والإفصاحات المتعلقة بها تتطلب قدراً كبيراً من الاجتهاد.	تضمنت اجراءات تدقيقنا مراجعة محاضر اجتماع مجلس الإدارة والأخذ بعين الاعتبار المطالبات بحق البنك، ومراجعة الاستشارات القضائية الخارجية المستلمة من قبل البنك والمتعلقة بهذه المطالبات. كما قمنا بالأخذ بعين الاعتبار إفصاحات البنك المتعلقة بالمخصصات و/أو الالتزامات الطارئة للمطالبات القضائية والتعاقدية الأخرى. قمنا أيضاً بتقييم التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة. بالإضافة إلى مراجعة تفصيلية للتقييم المعد من قبل الإدارة. وكذلك التحقق من معقولية المخصصات المذكورة وتقديرات الإدارة. كما قمنا بتقييم الأثر الضريبي لهذه المخصصات والمعالجة الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، أخذنا بعين الاعتبار فيما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بتطبيق الاجتهاد في تقدير المخصصات والمخاطر المحتملة تعكس على نحو كاف احتمالية التعرض للمخاطر.
مخصص انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية	يعتبر انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية خاضعاً للحكم الشخصي حيث أنه من الممكن أن يتواجد انخفاض في القيمة دون أن يتواجد مخصص / خسائر انخفاض قيمة معقول بناء على متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) والمخصصات المطلوبة بموجب القوانين النافذة. إن تحديد مدى كفاية مخصصات انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية يخضع للحكم الشخصي بسبب استخدام الاجتهاد والتقديرات من قبل الإدارة. وفقاً لذلك، فإن القروض والسلف قد تكون مدرجة بقيمة أعلى من قيمة المبالغ التقديرية الممكن استردادها. وبناء عليه، يعد إجراء اختبار انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية أمراً مهماً في التدقيق. تقدم الإفصاحات ٦ و١٦ و٣٢،٢ حول البيانات المالية تفاصيل حول انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية.	تضمنت اجراءات تدقيقنا، من بين الإجراءات الأخرى، اختيار عينات من التسهيلات الائتمانية بناء على حكمنا، وتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على هذه التسهيلات. قمنا أيضا باجراءات تحليلية على المحفظة الائتمانية، ومراجعة احتساب المخصصات بناء على فرضيات الإدارة والقوانين، وقمنا بتقييم كفاية هذه المخصصات. قمنا أيضا بتقييم ما إذا كانت خسائر انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية قد حددت بشكل معقول وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والمخصصات حسب القوانين النافذة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بالأخذ بعين الاعتبار وتقييم اجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالموافقة والتسجيل والمتابعة والتسوية للتسهيلات الائتمانية، وتلك المتعلقة باحتساب المخصصات الائتمانية، وكذلك تقييم مدى فعالية الاجراءات الهامة المتبعة في تحديد التسهيلات الائتمانية التي تخضع لانخفاض في القيمة والمخصصات المطلوبة لتغطيتها. قمنا أيضاً بمراجعة اختبارات الجهد على المحفظة الائتمانية وتقييم معقولية التقديرات والفرضيات المستخدمة من الإدارة. قمنا أيضاً بتقييم ما إذا كانت إفصاحات البيانات المالية تعكس بشكل كاف مدى تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٦، خلاف البيانات المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توفرها، وعندالقيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الامر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك. إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود شك جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، الأمور التي نحدد أنها الأكثرأهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن أي منها، أو في الحالات النادرة جداً، عندما نرى أن الأمر لا ينبغي أن يتم عرضه في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يُتوقع أن تزيد عن المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الافصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ
عبد القادر حصرية

دمشق ـ الجمهورية العربية السورية
٢٩ آذار ٢٠١٧

عبد القادر حصرية
حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ سورية
(محدودة المسؤولية)